

٣٢ المواطنة المصرية فى عالم مفتوح .. المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة

د. عمرو الشوبكى

مقدمة

من المؤكد أن مفهوم المواطنة فى مصر ودلالته السياسية والرمزية قد شهد تحولات عميقة منذ بداية العقد الماضى وخاصة فى أعقاب ما عرف بثورة الاتصالات و"السموات المفتوحة" و"غياب" الحدود ، وبدء الحديث عن ميلاد مواطن عالمى جديد يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويناضل من أجل نشرها على امتداد الكرة الأرضية ، بصرف النظر عن الحدود التى تفصل بين بلدان العالم.

والحقيقة أن فكرة وجود مواطن بلا حدود قد تزامنت منذ بداية الألفية الثالثة مع وجود "قوة بلا حدود" (متمثلة فى الولايات المتحدة) تسعى عبر الاستخدام المتصاعد لقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية فى فرض نظم جديدة - وخاصة فى العالم العربى - تدعى أنها ستحترم حقوق المواطن. وستعمل على ازدهار الوطن.

ولعل هذا الوضع ما جعل هناك منذ البداية نظرة معقدة لفكرة "مواطن بلا حدود" ، فقد تزامنت ليس فقط مع تصاعد دور القوة العسكرية الأمريكية ، إنما أيضًا مع ما يبدو أنه "أجندة الخارج" المفروضة على الداخل بصورة لا تخلو من أساليب التهيب والترغيب.

بالمقابل فإن تلك النظرة "الوظيفية" لضغوطات الدول الكبرى - وخاصة الولايات المتحدة - على المنطقة العربية من أجل فرض هذا "المواطن الصالح" لا يمكن أن تصمد كمتغير وحيد فى تشكيل الصورة النمطية السائدة تجاه العالم الخارجى ، فمن الصعب تجاهل مساحات الإعجاب الهائلة التى أبدتها قطاع كبير من المواطنين المصريين بهذا "المواطن العالمى" والذى تظاهر من أجل قضاياها فى أوروبا والولايات المتحدة نتيجة قناعته الإنسانية بهذا العالم الواحد وذلك المواطن العالمى.

وعليه فمن الصعب اختزال قضايا المواطن العالمى فى وجود قوة استعمارية أمريكية تحاول أن تفرض نموذجها الخاص على العالم ، بقدر ما أن معظم القوى التى تواجه المشروع الأمريكى عالميًا هى أساسًا تلك القوة التى تؤمن بمفهوم المواطن العالمى الذى لا تحكمه حدود الجغرافيا ولا قيود التاريخ.

والحقيقة أن هناك كثيرًا من الكتابات النظرية التي خرجت في مجال النظم السياسية والعلاقات الدولية ، بل وفي حقل الإعلام والاتصالات والتي تحدثت عن "نهاية الإقليم" ، وعن "عالم بلا سيادة"^(١) قبل أن تتضح ملامح المشروع الكونى الأمريكى للمنطقة العربية والعالم.

وهنا سيصبح من الصعب فصل "المواطن المصري" عن هذا الجدل حول "المواطن العالمي" بدعاوى أنها دعوة أمريكية ، أو أنها تقضى على خصوصيتنا الثقافية ؛ فلقد أصبح هذا المواطن عرضة لتأثير تلك الأفكار العالمية ، بصرف النظر عن مدى تطابق ردود أفعاله أو مفاهيمه معها ، إلا أننا من الصعب فى كل الأحوال أن نفرض "منظومة حمائية" للأفكار كما نفعل فى التجارة على البضائع القادمة من الخارج لكى نحمل البضائع الوطنية ، دون أن نبذل الجهد الكافى من أجل تطويرها وجعلها قادرة على المنافسة عالميًا.

ورغم أن هناك كثيرًا من التعريفات التى نظرت إلى الإقليم باعتباره نمطًا للرقابة على الأفراد وعلى التطور والعلاقات الاجتماعية^(٢) ، إلا أن الواقع السياسى والاجتماعى الجديد الذى شهده العالم جعل إمكانات فرض رقابة صارمة على ما يأتى من الخارج وعلى ثقافة العولمة مسألة غير واردة.

والحقيقة أن "نمط الرقابة" الذى تحدث عنه عالم السياسة الفرنسى برتراند بادى فى كتابه "نهاية الإقليم" ، يختلف فى الواقع من مجتمع إلى آخر ، ليس فقط على مستوى أشكال الرقابة أو وسائل القمع ، إنما أيضًا فى الواقع الثقافى والسياسى الذى ينتجه هذا النمط من الرقابة الداخلية فى مواجهة فكرة المواطن العالمى.

ولعل من المؤكد أن هذه التجليات مختلفة مصريًا عن نظيرتها الأوروبية ، حتى لو كان الاستقطاب - وربما الاحتقان - الذى تثيره يختلف عن نظيرتها فى الغرب ، إلا أنه من المؤكد أنها أخذت حيزًا كبيرًا من الجدل الفكرى والسياسى ، وأصبحت فى كثير من الأحيان هى النقطة الأولى فى "جدول أعمال" الحوارات السياسية المصرية التى تترست فى جوهرها حول الموقف من الخارج ، ومن التساؤل حول اعتبار الإصلاح السياسى قضية محض داخلية أم هى أيضًا قضية خارجية فى عالم بدا أنه بلا حدود ؟

سنحاول فى هذه الورقة أن نأخذ تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق كمتغير فارق ، ساهم فى وضع الجدل السياسى حول قضايا حقوق المواطن والديمقراطية فى مصر فى اتجاه "بوصلة" الخارج ، وبدا أن هذا العالم المفتوح لا يتكون فقط من مجتمع مدنى عالمى وقوى

سياسية وشركات كبرى عابرة للقوميات ، وأيضاً إعلام مرئى ومسموع عابر للحدود والقارات ، إنها أيضاً آلة بطش عسكرية أمريكية متعولة ، واستثنائية القوة . مثلت وجهاً آخر لتلك العولة ، وفرضت نفسها على خلفية مناقشات قضايا الإصلاح السياسى وحقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى .

أولاً : المواطنة المصرية فى كنف البيئة المحلية

عصر الاستقلال والتحرر الوطنى

تطورت فكرة المواطنة فى أعقاب تأسيس محمد على للدولة المصرية الحديثة ، وأصبحنا مع بدايات القرن الماضى - وتحديداً فى أعقاب ثورة ١٩١٩ م ، وصدر دستور ١٩٢٣ م - أمام مفهوم قانونى للمواطنة قائم على المساواة فى الحقوق والواجبات بين كل المصريين بصرف النظر عن اللون والعرق والدين ، وبدا أن نضال الشعب المصرى من أجل احترام الدستور والمساواة فى الداخل ، هو فى نفس الوقت نضال من أجل تحقيق الاستقلال ومواجهة المحتل الخارجى .

والحقيقة أن التحديات التى واجهت المواطن المصرى من أجل الحصول على حقوقه السياسية والديمقراطية كانت نتاج واقعه المحلى وخبرته الوطنية حتى لو كانت متأثرة فى بعض جوانبها بالنموذج الليبرالى الغربى ، ولكنها اختلفت فى طبيعتها عن تلك الأفكار التى راجت مؤخراً حول المواطن العالمى وحقوق الإنسان فى عالم متعولم .

والمؤكد أن نضال قطاعات واسعة من أبناء الشعب المصرى فى ذلك الوقت - من أجل الحرية والمساواة والاستقلال - كان نضالاً فى مواجهة استبداد الداخل والخارج معاً ؛ أى فى مواجهة السلطة الحاكمة متمثلة فى الملك ، وفى مواجهة السلطة العليا متمثلة فى الاحتلال البريطانى .

والحقيقة أن الجدل الذى شهدته الساحة المصرية حول مفهوم المواطنة ، والنضال الشعبى من أجل الحصول على حقوق كاملة للمواطن طوال حقبة التحرر الوطنى فى الأربعينيات - وعصر المد القومى فى المرحلة الناصرية ، وأخيراً مرحلة الرئيس السادات - كان يدور أساساً بين أطراف سياسية محلية لدى كل منها نسق أيديولوجى متكامل الأركان: الخطاب القومى الناصرى ، والإسلامى ، والماركسى ، والليبرالى .

وقد نجح عصر النضال من أجل التحرر الوطنى فى مصر طوال النصف الأول من القرن الماضى أن يضم كل ألوان الطيف السياسى المعارض للاحتلال والقصر ، فضمت الحركة

الوطنية المصرية أفضل وأنزّه وأكفأ عناصر النضال الوطنى والسياسى فى البلاد ، وكانت "الجبهة المناوئة" من عملاء القصر والاستعمار تضم أسوأ وأفسد عناصر الأمة من السياسيين وأشباه المثقفين ، وجاءت ثورة يوليو ولمعت فى عصرها مواهب فكرية وسياسية وفنية كبيرة ، وبدا أن مشروع "الداخل" القومى والتحررى يضم جانبًا كبيرًا من أفضل عناصر هذه الأمة فلمعت أسماء مثل ثروت عكاشة ، ومحمد حسنين هيكل ، ولطفى الخولى ، ولويس عوض ، ومحمود الإمام ، ومحمود شلتوت ، كما طفت على سطح الحياة الفكرية دوريات فكرية وثقافية رفيعة المستوى ، ونشاط مسرحى وأدبى بدا استثنائيًا فى تاريخ مصر المعاصر .

كما ظهر قادة سياسيون وعسكريون كبار المستوى كعزيز صدقى ، وصدقى سليمان ، ومحمود فوزى ، ومحمود رياض ، ومحمد فائق ، وأمين هويدى ، وعبد المنعم رياض ، غيرهم كثيرون .

وقد حاولت الثورة فى ذلك الوقت أن تقدم " نموذجًا " قادرًا على جذب كثير من مثقفى العالم العربى وطلابه وسياسيه إلى أهدافه ، وتركز مفهوم المواطنة على قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بمعناها الجماعى ، فخاطبت المجتمع قبل الأفراد ، وأعلنت من قيم المساواة بين المواطنين على حساب القيم الفردية المعروفة فى المجتمعات الليبرالية .

وقد حاولت الثورة أن تصل إلى هؤلاء المواطنين وتربط بينهم وبين الدولة ، من خلال بناء تنظيم سياسى قادر على فرز عناصر جديدة يدخلها فى حيز النشاط السياسى ، فكانت منظمة الشباب والتنظيم الطليعى إحدى أبرز محاولات الثورة فى البناء السياسى وأنجحها من أجل الوصول إلى " ديمقراطية شعبية " فى ظل عصر كانت الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج محددة المعالم ، وكانت مفاهيم الاستقلال الوطنى تشمل الخيزين السياسى والاقتصادى ، وغلبت نظرة الريبة والصراع بين الغرب المستعمر والشرق المتحرر .

وقد أدت هذه العلاقة الصراعية إلى أن تنظر النخبة الوطنية المصرية إلى الخارج باعتباره -أساسًا- خطرًا استعماريًا ، فحرصت على "تحصين" نفسها من خطره وشيدت نظامًا سياسيًا قائمًا على الحزب الواحد ، تداخل فيه الأمن مع البيروقراطية والسياسة ، وكانت هناك قيود كثيرة على العمل السياسى المستقل .

ومع ذلك فقد أعطت طبيعة المرحلة وظروف العصر -التي تميزت بهيمنة مفهوم السيادة الوطنية ودور الدولة القومية كفاعل وحيد على الساحة السياسية والدولية- مناخًا موضوعيًا لتماسك مشروع البناء فى "كنف البيئة المحلية" ، والذى نجح فى بناء تنظيم سياسى قائم على

الحزب الواحد - كما حدث في الغالبية الساحقة من تجارب العالم الثالث - قادر على استقطاب كثير من أفضل العناصر المؤمنين بمبادئ الثورة جنبًا إلى جنب مع هؤلاء الراغبين في الحصول على مزاياها ومكاسبها.

وقد ظل طوال تلك الفترة خصوم التجربة الناصرية على الساحة العربية من قوى سياسية أخرى - ككثير من الليبراليين والإسلاميين وبعض الشيوعيين - يحركهم أساسًا إطار أيديولوجي محلي في مواجهة إطار أيديولوجي آخر هو نتاج أيضًا لتلك التربة المحلية ، وحتى لو تحالف بعض خصوم يوليو مع قوى خارجية ، إلا أن من المؤكد أن البناء العقائدى لكثير من هؤلاء الخصوم (كالإسلاميين والليبراليين المرتبطين بحزب الوفد) كان يعتمد على إحلال نسق فكرى وسياسى محلي مستمد من البيئة الوطنية محل نتاج آخر لنفس هذه البيئة وتفاعلاتها حتى لو اختلفت مواقف كل نسق من كيفية التعامل مع "نسق الخارج" الغربى.

وقد جاء عصر السادات ليؤكد نفس الآلية السابقة ، فالرئيس الراحل عبر عن توجه مصرى ارتبط بتوجهات أيديولوجية وسياسية ترى في التحالف مع الخارج الأمريكى والغربى الطريق للتخلص من المشكلات المصرية ، واختلف معه خصوم سياسيون على نفس الأرضية الوطنية السابقة ، وضمت كل ألوان الطيف السياسى العربى: ناصريين وقوميين ، إسلاميين ، شيوعيين ويساريين ، ليبراليين ووفديين.

ولعل الملفت في تلك الفترة أن الخطاب الرسمى والإعلامى لمصر كان قد دخل في معارك سياسية عنيفة مع كل قوى الداخل بمختلف تياراتها ، والتي كان فيها انتقاد الولايات المتحدة أو اتفاقية كامب دافيد من المحرمات.

ورغم كثير من " الاتهامات التخوينية " التى أطلقت على الرئيس السادات عقب توقيعه على اتفاقات كامب دافيد ، إلا أن من المؤكد أن مشروعه السياسى كان مشروعًا من داخل المنطقة ، بل إن هذا الهجوم الشديد الذى شنّه على معارضيه ، والخطوط الحمراء التى وضعها أمام أى مساس بحلفاء الخارج الغربيين قد دل على وجود قدرات "داخلية" على صناعة مبادرات سياسية وطنية -أيًا كان الموقف منها- من الداخل إلى الخارج ، وكان من الصعب أن نقول إن مشروع السادات كان "طبخة خارجية" فرضتها قواعد نظام عالمى ، بقدر ما عكست رؤيته للالتحاق بالعالم الغربى ، والتحالف مع الولايات المتحدة كشريك ولو صغيرًا في معادلات القوة الدولية.

وقد ظلت قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى وحقوق المواطن داخل الإطار الوطنى ، وطرحت باعتبارها همومًا داخلية قدمها معارضو الرئيس السادات من قوى يسارية

وليبرالية وبعض التجمعات الإسلامية ، في مواجهة مؤيديه الذين اعتبروا مشروعه بداية تحول وطني في تاريخ مصر المعاصر .

ويبدو أن الرئيس السادات كان لديه ما يقدمه للغرب ، ولم يشعر أنه مهدد بفعل عوامل الضغط الخارجى ، وهذا ربما ما لم يعد وارداً الآن حين أصبحت كثير من الأنظمة العربية - ولو في أقصى اليمين والمحافظة - موضع شك وعدم قبول من قوى الخارج الأمريكية ، فلم تعد هناك أثمان سياسية تدفع في مقابل الرضا الأمريكى كما جرى في السبعينيات حين كان تحول مصر من معسكر ومن نموذج إلى آخر يمثل في حد ذاته قيمة كبيرة تستحق " المكافأة " أو " المعونة " والدعم ، أما الآن وفي حقبة " حكم الخارج الأمريكى " فإن القضية أصبحت قدرة وكفاءة وإمكانية قوى وأنظمة الداخل على التأثير والتفاعل النقدى مع منظومة الخارج العالمية .

والحقيقة أن مفهوم المواطنة وقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى لم تكن منذ ثورة ١٩١٩م المصرية وحتى بداية العقد الماضى إلا قضايا تخص أساساً الشأن الداخلى ، أما دور الخارج فقد اقتصر على تقديم نموذج قد يستلهمه البعض أو يرفضه ، أو ينظر إليه البعض الآخر نظرة توفيقية تتفق معه في جوانب وترفضه في جوانب أخرى .

وقد قدم أحياناً هذا الخارج دعماً لأنصاره في الداخل من حلفاء الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة ، ولكنه لم يقدم مشروعاً متكاملأً اعتمد على شرعية نظام عالمى جديد تعولم في كثير من قيمه على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، حيث تميز القرن الماضى بوضوح الحدود الفاصلة بين الوطنى والعالمى ، والداخلى والخارجى ، خاصة أن كل من حاول عبوره وتعاون مع " المحتل الخارجى " كان يوضع في خانة العملاء في نظر الغالبية الساحقة من المواطنين .

ويلاحظ مثلاً أن حلفاء الخارج في المنطقة العربية وعلى رأسها دول مثل مصر والسعودية ، أو خصومه كأنظمة " الصمود والتصدى " العربية التى عارضت سياسات الرئيس السادات تحت دعاوى تقدمية عديدة ، ظلوا يشعرون جميعاً طوال السبعينيات أن منظومة القيم الثقافية والسياسية التى يحكمون بها شعوبهم هى مسألة داخلية أقرب لقضايا السيادة الوطنية ، ورفع البعض راية النضال ضد كامب دافيد وإسرائيل ، وارتكبت تحت حجتها جرائم مخزية بحق شعوبه ، وكانت ربما الحالة الصدامية في العراق نموذجاً فريداً لبقاء " البناء الداخلى " بمنأى عن التهديدات الخارجية طوال عقد السبعينيات والثمانينيات فسحق المواطن العراقى ، وظل

الخارج يتعارك مع القشرة السياسية والأيدولوجية التى تغلف جوهر هذه الأنظمة فيحاول أن يدفعها يمينًا أو يسارًا ، أو يتحالف معها فى معركة هنا أو صفقة هناك ، ولكن دون أن يتعمق فى صلب البناء الداخلى بمعناه القيمى والسياسى على السواء.

وفى الحقيقة يمكن القول إن التحولات التى شهدتها العالم منذ العقد الماضى وتحديدًا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى والنموذج الاشتراكى وعولمة منظومة جديدة من القيم تتعلق بحقوق المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، أصبحت هناك صعوبة فى فصل هموم الداخل عن تحديات الخارج وأجندته.

ثانيًا : المواطنة المصرية فى عالم مفتوح .. أو المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة الإنسانية

تغيرت أوضاع العالم منذ سقوط حائط برلين وانهيار الكتلة الاشتراكية ، وبدأنا نشهد ظهور قيم عالمية جديدة ، تقوم على عولمة اقتصادية وسياسية شملت منظومة متكاملة من القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد جاء طرح مفهوم حقوق المواطن فى مصر مرتبطًا بتلك العولمة الجديدة للقيم والسياسات ، وظهور ما عرف بعولمة القيم وعولمة القوانين كنتاج لتصاعد دور المجتمع المدنى العالمى والمواطن العالمى.

ولعل النظرة المدققة فى خبرات عولمة القيم وعولمة القوانين تقودنا إلى ألا نتخذ مواقف معارضة ، فالقيم التى تتجه موائيق شرف المجتمع المدنى العالمى إلى عولمتها لا تختلف حولها فهى تؤكد على الديمقراطية ، والشفافية ، والمحاسبية ، والمصادقية ، والحريات وغير ذلك مما ينادى به المجتمع المدنى حاليًا فى إطار أى مجتمع من المجتمعات ويصعب الخلاف حولها ، وفى الوقت نفسه ينبغى أن نكون على وعى بأنها جزء من عمليات العولمة الاقتصادية ، وفى أحد أركانها هى مخرجات لمؤسسات اقتصادية عالمية - أبرزها محاولات عولمة القوانين والتى مصدرها البنك الدولى - وهى فى جزء آخر منها مصدرها مخرجات الجهود الماثات وأحيانًا الآلاف من مؤسسات المجتمع المدنى (موائيق الشرف الأخلاقية) ؛ والتى يمول اجتماعاتها مؤسسات تمويل كبرى أمريكية وأوروبية ، وإن كان البعض منها (موائيق الشرف العربية والأفريقية) قد جاءت لتعكس الاستقلالية والخصوصية الثقافية ، وقضايا التنمية فى المقام الأول .

العلاقة إذن معقدة متداخلة ، وتعكس تأثيرًا وتأثرًا بين قوى العولمة والمجتمع المدني العالمى وهى فى الوقت نفسه تبرز تحديين أمام المجتمع المدني العالمى ؛ أحدهما: يتعلق بالثقافة والقيم المشتركة بين الثقافات ، ويثير أمامنا كيفية التعامل مع التنوع الثقافى والتعدد القيمى ، والثانى : يثير العلاقة بين الداخل والخارج بمعنى توفير قواعد قانونية متماثلة متحررة أمام المجتمع المدني فى بعده القومى لكى ينطلق إلى آفاق أرحب على المستوى العالمى^(٣).

وقد تشكل مفهوم حقوق المواطنة فى ظل العولمة بصورة مختلفة عما شهدناه فى عصور سابقة ، فالعولمة التى يراها البعض هى الاتجاه لدمج العالم فى منظومة واحدة ، لا تمثل توجهًا جديدًا يحدث لأول مرة ، ولكنه حدث من قبل باستخدام السيطرة العسكرية والسياسية والقوة ، إلا أن الجديد فيه هو السرعة التى يحدث بها الدمج ، والآليات الجديدة والتكنولوجية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والتى تستخدم لتحقيق دمج العالم فى منظومة واحدة^(٤).

وقد انعكست هذه التحولات على مواقف القوى والاتجاهات السياسية العربية المختلفة من قضايا ، الخارج وعلى رأسها الموقف من التحديات الخارجية وتحديًا من المشاريع الأمريكية "لتطوير" العالم العربى و"دمقرطته" ، والتى أدت إلى ذوبان كثير من الحدود الأيديولوجية بين التقسيمات العقائدية السابقة ، وأصبح هناك تقارب بين كثير من "قوى الداخل" بتفريعاتها القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية فى مواجهة "قوى الخارج" التى تبنت ضمناً أو صراحة ما تروج له الإدارة الأمريكية حول زرع الديمقراطية وحقوق المواطن وغيرهما من تلك المفاهيم.

ويمكن القول إنه منذ العقد الماضى أصبح المواطن فى مصر يعيش فى ظل عالم جديد وواقع محلى يختلف عن ذلك الذى عاشه طوال سنوات التحرر القومى وبناء الدولة الوطنية الحديثة ، وصار التداخل بين الداخل والخارج لا يعكس فى كثير من الأحيان خيارًا أيديولوجيًا فقط ، إنما أيضًا واقعًا جديدًا لعالم جديد بدأ يتشكل عالميًا عقب سقوط حائط برلين ، وعربيًا بعد سقوط برجى نيويورك.

وقد صارت النخب العربية الرسمية تشعر لأول مرة بتهديدات الخارج ، وتغيرت كثير من مفردات خطابها فى التعامل مع "الخارج" ، وُرُفِعَ الحظر فى مصر مثلاً عن كل صور النقد المقبول وغير المقبول ضد الولايات المتحدة ، وأصبح هناك كثير من الكُتّاب المؤيدين للحكومة يهاجمون مشاريع الخارج الأمريكية بصورة أكبر أحيانًا من كتاب المعارضة القومية

والإسلامية ، وظهر أيضًا كثير من الكُتّاب الليبراليين الذين أبدوا درجة واسعة من الاختلاف مع بعض كتاب الداخل الحكوميين في التعامل مع الاحتلال الأمريكى للعراق ، وبدأت كتابات نوعية محدده من الكتاب الليبراليين أكثر تقدمية من كتابات بعض قوى الداخل القومية والإسلامية والرسمية ، فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسى الداخلى ، وبالدّات بعد ظهور الخبرة العراقية التى أظهرت لأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر أن شر الداخل كان أسوأ بكثير من شر الخارج ، وأن تحالف معظم قوى الداخل العراقى مع "الشر الأقل" من المستحيل وصفه بالخيانة.

والحقيقة أن التفاعل بين الوطنى والعالمى قد أخذ مساحة واسعة من الجدل الفكرى فى مصر خاصة ما يتعلق بقضايا حقوق المواطن ، وأصبح هناك حالة من الاضطراب بين الإيذان بتلك القيم الإنسانية ، وبين الرّفض لسياسات الهيمنة الأمريكية.

ولعل المعضلة الحقيقية فى الواقع المصرى أن هذه التجليات المتعددة الأوجه للعملة ، قد تداخلت مع سياق سياسى محلى يحول دون وجود تفاعل صحى مع الخارج سواء بسبب القيود الديمقراطية ، أو بسبب العجز عن الدخول فى علاقة تشاركية ونقدية مع الغرب لا تقوم على الطاعة المطلقة أو "التكفير المطلق" ، وهو ما أدى إلى تعميق الهوة بين "المواطن المحلى" وما يمكن أن نطلق عليه مجازًا "المواطن العالمى" ، وصعّب من فرص مساهمة المجتمع المدنى المصرى فى مسيرة المجتمع المدنى العالمى.

وقد أضعفت القيود السياسية والقانونية الكثيرة المفروضة على منظمات المجتمع المدنى من نشاطها ، ومن قدراتها على الفعل والمبادرة ، وبالتالي على الحركة والتأثير ، مقارنة بنظيرتها الأوروبية ، إضافة إلى أن خطاب الخصوصية بمعناه المغلق ، قد وجد تربة ملائمة للنمو والازدهار ، نتيجة السياسات العدوانية الأمريكية فى المنطقة ، فأصبح الاحتواء بصيغ التضامن الإسلامى أو الوطنى بمثابة خط دفاع فى مواجهة "الهجمات الأمريكية" التى نجحت فى أن تحول معركة الداخل المصرية بين قلة تعتبر أن الوصول إلى مفهوم حقوق المواطنة لن يتم إلا عقب الإلحاق بمشاريع "زرع الديمقراطية" الأمريكية فى المنطقة ، وبين أكثرية تحدثت فقط عن "المواطنين" المسلمين والعرب باعتبارهم ضحايا المشاريع الأمريكية ، وأن البدائل التى تخصهم ليس لها فى كثير من الأحيان أى علاقة بها يخص الإنسانية كلها ، إنما هى فى أغلب الأحيان "بدائل" لمقاومة الهيمنة الأمريكية ، وليس بناء مواطن حر يختار بإرادته كيفية التفاعل مع العالم الخارجى.

وقد عجز التيار الثالث الذى يدعو إلى المساهمة فى المسيرة العالمية ، والإيمان بقيم إنسانية مشتركة يحملها " المواطن العالمى " الذى خرج بالملايين ليعبر عن رفضه لاحتلال العراق وفلسطين ، فى أن يكون بمثابة البديل بين خطاب الخصوصية المغلقة الذى يقدم ثقافة " هائية " للمواطن من الأخطار الخارجية حتى لو كانت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وبين خطاب الإلحاق السياسى بخطاب الولايات المتحدة ذى الشكل الديمقراطى عن طريق مزيد من الطاعة والاستجابة للأجندة الأمريكية ، على اعتبار أن الديمقراطية وصفة تقدم وليس عملية تطويرية تناضل الشعوب من أجل تحقيقها.

وقد جاءت حرب العراق لتوضح أن علاقة الديمقراطية وحقوق المواطن بالخارج لا تمثل مجرد تفاعل مع مجتمعات وثقافات أخرى - خاصة الغربية منها- إنما أيضًا ارتبطت بمشاهد العنف والدمار الذى بدا مصاحبًا " للديمقراطية الأمريكية " المحمولة جواً إلى أكثر من بقعة من العالم.

وعلى فإن الانقسام التقليدى الذى عرفه المجتمع المصرى فى فترات سابقة بين سلطة سياسية ومعارضة وطنية ، قد تحول إلى انقسام أعمق بين نخبة الداخل والخارج ، وأصبح لكل منهما موقف خاص من قضايا الديمقراطية ، وحقوق المواطن اتضح من خلال تناقض مواقفهما من الاحتلال الأمريكى للعراق.

وقد ساعدت هذه التغيرات الإقليمية فى ربط قضايا الإصلاح السياسى بمسألة دور الخارج ، وتحديدًا الولايات المتحدة باعتبارها لا تحمل بالأساس " نموذجًا ديمقراطيًا " إنما قوة الفرض والإجبار ، وغاب فى كثير من الأحيان الجدل حول أولوية الإصلاح السياسى باعتباره قضية داخلية وأن تعثره يمثل عاملاً حاسماً وراء تصاعد أو نجاح دور الخارج فى الهيمنة على مقدرات المنطقة.

ولعل هذا ما جعل أبرز محاور الجدل وربما الاحتقان السياسى الأبرز يدور حول مسألة التدخل الخارجى فى شئون مصر الداخلية ، وانقسام النخبة السياسية المصرية فى ظل هذا العالم المفتوح حول قضايا الخارج بدءًا من الإصلاح السياسى وحقوق الأقليات ودور منظمات حقوق الإنسان وما عرف بقضية سعد الدين إبراهيم ، وانتهاءً بقضية احتلال العراق وإسقاط نظام عربى ، واعتقال قائده بفعل قوى احتلال خارجية وليس نتيجة خيار شعبى داخلى.

١- نفاذ رؤى الخارج إلى الداخل أو انقسام النخبة المصرية حول "الوافد الخارجى"

عاشت الحياة الحزبية المصرية عقودًا طويلة من الزمن وهى تتصارع حول أجندة محلية

ذات طموحات وطنية تناضل تارة من أجل إسقاط النظام الملكي ، وتسعى تارة أخرى من أجل إرساء قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وحتى حين تبنت بعض هذه القوى خطاب " الأئمة الاشتراكية " كان هذا الخطاب يخص بعض أنظمة الحكم في الجانب الشرقى من العالم ، وتبشر به بعض القوى الحزبية والسياسية في الجانب الغربى منه ، وعادت وغادرت معظمها نصوصه الأئمة لصالح " وطنيات " محلية عرفت أحياناً باسم " الشيوعية الأوروبية " ، وفي أحيان أخرى باسم " اشتراكية التسيير الذاتى " ، وفي أحيان ثالثة باسم " الاشتراكية الوطنية " .

وهكذا كان من الصعب اعتبار الخطاب الأئمة الماركسى في نسخته المصرية أنه انعكاس لحالة "عولمة" سادت الكرة الأرضية بشمالها وجنوبها ، وبشرقها وغربها ، على عكس المشهد الحالى حين هب على المجتمعات الوطنية فى كل بقاع الأرض نسق فكرى وسياسى جديد ، هاجم بدون هوادة حصون الدولة الوطنية وأثر فى طبيعة الجدل السياسى والحزبى السائد فى هذه المجتمعات .

وقد تضمن هذا الخطاب مفاهيم سياسية واقتصادية جديدة تمحورت سياسياً حول احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية ، واقتصادياً حول قضايا تحرير التجارة العالمية ورفع الحواجز الجمركية .

وإذا كان من المؤكد أن هذا الخطاب العالمى قد تعرض لانتقادات حادة بعضها كان صحيحاً ؛ خاصة فيما يتعلق بالمحاولات الأمريكية غالباً لتوظيفه سياسياً ، والبعض الآخر قد جانبه الصواب خاصة ما يتعلق برغبة البعض فى مواجهة العولمة بمزيد من العزلة عن العالم ، والعمل فى نفس الوقت على وضع ترسانة هائلة من الحصون القانونية والسياسية لفرض هذه العزلة .

وقد اجتاحت هذا الخطاب دول الجنوب والشمال معاً ، وإن كان تأثيره على الأولى مختلفاً شكلاً ومضموناً عن الثانية ، ولم تشكل مصر استثناء من هذه الحالة فقد شهدت فى السنوات الأخيرة جدلاً سياسياً من نوع جديد لم تعهده من قبل ، وتمحور حول قضايا بدت وكأنها " واردة " من الخارج ، ولم تكن فى كثير منها صناعة محلية .

وعلى الرغم من أن صور الإجماع الوطنى والحزبى فى مصر تركزت غالباً على مواجهة تحديات الخارج المتمثلة عادة فى التحديات الإسرائيلية والأمريكية ، إلا أنها امتدت منذ بدايات الألفية الثالثة لتتفاعل مع " أجندة " متكاملة قادمة من الخارج تتجاوز حقل السيادة والكرامة والاستقلال الوطنيين لتصل إلى حقول اجتماعية وثقافية متنوعة .

وقد تركزت "أجندة العولة" في مصر طوال العام الماضي على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات ، حيث تفاوتت ردود فعل الأحزاب السياسية تبعًا لكل قضية على حدة ، وتبعًا للتيار السياسى الذى يناقشها.

وقد اتخذت أحزاب المعارضة الرئيسية موقفًا متعاطفًا من معظم التقارير الدولية التى أصدرتها منظمات حقوق الإنسان في مصر وخارجها ، وانتقدت أوضاع والديمقراطية وحقوق المواطنين.

وقد اقتربت مواقف حزب التجمع كثيرًا من مواقف حزب الوفد فيما يتعلق "بالأجندة" الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كما أبدى الحزب الناصرى تعاطفًا ملحوظًا مع هذه "الرسالة الدولية" - وإن بصورة أقل حماسًا من التجمع والوفد- أما الحزب الوطنى الحاكم فقد رفض من الأصل الاعتراف بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان ، كما رفض أيضًا التدخل في شئون مصر الداخلية من خلال تقارير "منظمات مشبوهة" تعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد ، كما وجه انتقادات حادة لمنظمات وجمعيات حقوق الإنسان المصرية ، واعتبرها مجرد أدوات "مدفوعة الأجر" لمخططات خارجية تستهدف النيل من مصر وشعبها.

وعلى خلاف الموقف من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة جاء موقف الأحزاب المصرية من قضية حقوق الأقليات -والجدل الذى أثير حول وجود اضطهاد دينى للأقباط- موحدًا ؛ حيث أعلنت جميع الأحزاب السياسية المصرية رفضها التام لما جاء في التقارير الدولية والمحلية في هذا الخصوص.

ومع ذلك فإن الأمر لم يمنع قيام تيارات أخرى وصحف حزبية ومستقلة ، بإلقاء اتهامات الخيانة والعمالة على كثير من منظمات حقوق الإنسان ، واعتبرتها مجرد منفذ للسياسات الأمريكية ، وأنها "تتآمر على أمن مصر وسيادتها". ورغم أنه من الصعب قبول الاتهامات التى راجت ضد جمعيات حقوق الإنسان واعتبرتها كأنها هى المسئولة عن تلك الحملة ، إلا أنه من المؤكد أن الخلاف الواضح بين هذه "الجماعات الكوكبية" وبين الأحزاب الوطنية كان واضحًا وذا دلالة ، ويصعب معه التسليم ، بأن كلا الطرفين يمثل نسيجًا واحدًا لمجرد أنها يعارضان الحكومة ويطالبان بالإصلاح السياسى ، فأحيانًا ما يختلف الجانبان حول العديد من القضايا ، وأحيانًا ما اتفقا حول قضايا أخرى.

فعلى سبيل المثال ، فقد تفاعلت الأحزاب السياسية المصرية وبعد أقل من عام عن "معركة الأقليات" ، مع "مبادرة" المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الخاصة بالإصلاح السياسى

والدستورى فى مصر حيث عقدت أحزاب المعارضة ولأول مرة فى تاريخها مؤتمراً صحفياً فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠م فى مقر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أجل الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية فى البلاد.

وتعد هذه هى المرة الأولى التى تبدو فيها أحزاب المعارضة الوطنية وكأنها فى حاجة إلى "دعم خارجي" تمثل فى منظمة غير حكومية تعتبر جزءاً من منظومة قيم فكرية وسياسية "عالمية" كالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

ولعل المفارقة التى تتضح فى هذا الإطار تكمن فى اتفاق الحكومة وأحزاب المعارضة على مواجهة بعض مظاهر هذا الخطاب العالمى الجديد حول بعض القضايا ، كالحرب الأمريكية فى العراق ، أو الحديث عن اضطهاد الأقباط ، أو الدعم الفج الذى تقدمه الإدارة الأمريكية لمركز ابن خلدون ورئيسه سعد الدين إبراهيم ، ولكن فى أحيان أخرى تحاول هذه الأحزاب أن تواجه هيمنة الحزب الحاكم بإبراز تقارير المنظمات الدولية الخاصة بانتهاكات الحكومة المصرية فى مجال حقوق الإنسان ، وأحياناً ثالثة تبالغ الدولة المصرية فى إبراز بعض التقارير والأخبار الصحفية "العالمية" - حتى غير ذا القيمة منها - التى تشيد بأداء الحكومة المصرية ، أو فى تصريح أو مكالمة هاتفية من هذا القائد أو ذلك الزعيم الغربى الذى يشيد فيها بحكمة القيادة السياسية المصرية ، وبدا فيها الخارج بمثابة الحكم الذى يحمل "صكوك الشرعية" التى يضيفها على أنظمة الداخل.

وقد أدى هذا الوضع إلى غياب خطاب مواطنة مصرى متماسك ينطلق أساساً من ضرورة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية كقيمة عليا ، وكشرط من شروط النهضة الاقتصادية والسياسية فى الداخل ، وبصرف النظر عن إملاءات الخارج الذى تحول فى هذا السياق إلى صورة ولى الأمر الذى فى يده المنح والمنع ، ويمتلك عصا الترهيب وجزره الترغيب ، وتعطلت بالتالى - أو بالنتيجة - الفرص الحقيقية لبناء خطاب مصرى يحترم حقوق المواطنة كخيار مبدئى ، ويرغب أيضاً بالمساهمة فى مسيرة الفكر الإنسانى فى احترام حقوق المواطن ، كخيار أصيل نابع من ثقافته ، ومن تصورات الجزء الأكبر من نخبته السياسية.

٢ - المشهد العراقى : المواطنة الغائبة أو انكسار الداخل وتقدم الخارج

ويمكن القول إن الدلالة الأبرز للمشهد العراقى عشية سقوط بغداد تتمثل فى أن هزيمة الداخل " كانت بالأساس هى السبب الرئيسى وراء " انتصار الخارج " ، فاحتلال العراق ليس فقط حدثاً عدوانياً ارتكبه الإدارة الأمريكية بحق شعب عربى إنما هو بالأساس نتيجة

فشل وهزيمة مشروع الداخل العراقي وتحوله إلى قوة احتلال عجزت عن أن تواجه قوة الاحتلال الخارجي ، ووضعت العراق في وضع يختلف عن مجمل الأوضاع التي عرفها العالم العربي طوال القرن الماضي في علاقاته بالمستعمر الخارجي .

وقد افتقد نظام صدام حسين لكل أسس الشرعية السياسية والأخلاقية في الداخل والخارج ، وارتكب كل ما لا يمكن تصوره من جرائم في حق شعبه والشعوب العربية ، وبدا الغزو الأمريكي في أعين كثير من العراقيين وكأنه مخلص من الطغيان والاحتلال الداخلي ، وبدا معه "احتلال الخارج" أقل سوءًا ودموية من "احتلال الداخل" . "فاستناد النظام إلى أكثر السياسات قبحًا في الحكم والسيطرة ، ونهب ثروات البلاد وتبديدها على مغامرات عسكرية شتى ، واسترضاء دوائر اجتماعية وحزبية محدودة وعلى كبت التنوع الطبيعي العرقي والمذهبي والسياسي الذي يشكل نسيج المجتمع العراقي تجعل مهمة الدفاع عنه مسألة مستحيلة"^(٥) .

فقد هجر هذا النظام ما يزيد على أربعة ملايين عراقي على امتداد المعمورة ، وارتكب في حق من لاحت له ولو من بعيد شبهة المعارضة جرائم من الصعب تصورها في القرون الوسطى ، وأعيد انتخاب صدام حسين قبل الحرب بنسبة ١٠٠ ٪ من الأصوات في مشهد ينتمي إلى المضحكات المبكيات .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تسهيل مهمة "محتلى الخارج" ؛ لأن "احتلال الداخل" قد جعل التربة العراقية غير قادرة ليس فقط على المواجهة ، إنما أيضًا مليئة بمشاعر الانكسار والعجز ، وفقدان الثقة في كل مشاريع "الداخل" العربية ، خاصة وأن النظام المخلوع قد قهر شعبه ووضعه في سجن كبير تحت حجة أنه يواجه الاستعمار والولايات المتحدة ، وأنه "نموذج" لأنظمة التحرر القومي من استعمار الخارج .

ويمكن القول أيضًا إن هزيمة النظام العراقي الصدامي ، شكلت هزيمة كبرى لفكرة سيادة الدولة العربية التي هي ناقصة ومنكشفة أصلًا ، وفتحت باب التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة العربية على مصراعيه ، وعليه فإن تعيير حرب تحرير العراق لا يتصادم وحسب مع مفهوم سيادة الدولة ، بل يؤسس لنماذج أخرى من التدخل بغية فرض تغييرات كبرى على الدول العربية^(٦) .

وهنا يكمن الحد الفاصل بين مرحلتين مختلفتين في التاريخ العربي تتمثل في الفارق بين نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق ، وبين نتائج الاحتلال البريطاني والفرنسي لمعظم الأقطار العربية منذ القرن ١٩ .

فقد ظلت معظم حركات التحرر طوال النصف الأول من القرن الماضي أقرب إلى المشاريع السياسية - أو الأحلام السياسية - التي لم تجرب في الواقع بعد ؛ لأنها كانت في معظمها خارج الحكم ، وخارج المؤسسات الرسمية المتواطئة مع الاحتلال.

وعليه فإن احتلال القرن الماضي استدعى تلقائيًا قوى حملت رايات التحرر والنضال من أجل الاستقلال ، وامتلكت مشروعًا - وأحيانًا حلًا - سياسيًا لنهضة واستقلال شعوب العالم الثالث ، ومساهمتها الإنسانية والأخلاقية في صياغة خطاب إنساني عالمي جديد - قائم على المساواة بين الشعوب ، ورفض الاحتلال والتمييز بين المجتمعات على أساس العرق واللون أو الدين - ظلت علامة على نضال هذه الحركات طوال القرن الماضي.

ولعلها تكون هي المرة الأولى في تاريخ النظام العربي التي ينقسم فيها قطاع كبير من المثقفين في مصر حول الموقف من احتلال دولة عربية ، رغم أن المحتل هو الولايات المتحدة التي تمثل - وفق كثير من الأدبيات القومية والإسلامية - عدوًا للأمة العربية.

ولعل خطورة هذه التحولات أنها مثلت في الحقيقة انقسامًا سياسيًا حادًا في قلب النخبة الثقافية المصرية ، وتحولًا استراتيجيًا عن المسار الطبيعي للتاريخ العربي الحديث الذي تضامن فيه العرب مع بعضهم لمواجهة الاستعمار والاحتلال الأجنبي ؛ خاصة الدولة العبرية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ولذا يمكن القول إن الانقسام العميق الذي حدث على الساحة المصرية حول الغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق قد عبر في الحقيقة عن طبيعة العلاقة الجديدة التي فرضها النظام العالمي الجديد على المنطقة والعالم ، وفي تحويل جوهر الاحتقان السائد داخل مختلف الدول الوطنية إلى انقسام بين الداخل والخارج حول أجنده متعددة الجوانب تبدأ في العالم العربي بالإصلاح السياسي والديمقراطي ، وتنتهي في أوروبا بمواجهة العولمة الأمريكية والتمسك بالدولة الوطنية والاستثناء الثقافي كما يردد في بلد مثل فرنسا مثلاً.

وإذا كان من المؤكد أن جانبًا كبيرًا من الشارع المصري ومن المثقفين والسياسيين قد تعامل مع الغزو الأمريكي باعتباره استعمارًا ، إلا أنه من المؤكد أن " حالة الإجماع الوطني " التي عاشتها مصر والوطن العربي طوال نصف قرن من الزمان في التعامل مع المحتل الأجنبي لم تكن بنفس الدرجة من الإجماع في الحالة العراقية.

(أ) عصر ما بعد التحرر الوطني أو فشل الداخل في بناء نموذج لاحترام حقوق المواطن

عكس "النجاح" الأمريكي السهل في إسقاط بغداد ، عجزًا عربيًا داخليًا عن مواجهة تحديات الخارج أو إصلاح أحوال الداخل على السواء. فالنجاح الأمريكي في احتلال العراق

هو بمعنى أو بآخر نتيجة للفشل العربى ، وهنا يكمن الفارق بين الأوضاع العربية فى ظل نظام صدام والأوضاع العربية فى عصر مواجهة الاستعمار حيث امتلكت حركات التحرر القومى والوطنى شرعية سياسية وأخلاقية سمحت لها بالتأثير العربى والعالمى ، بصرف النظر عن الأخطاء الكثيرة التى وقعت فيها.

وهذا ربما ما جعل هناك مشروعية لتدخل مصر الحاسم لمنع غزو العراق فى عهد عبد الكريم قاسم للكويت عام ١٩٦١م ، ومثل هذا الدور غطاءً عربياً فاعلاً منع التدخل الأجنبى فى المنطقة ، وحى العالم العربى من الانهيار الداخلى عن طريق امتلاك القدرة أولاً على تصحيح أخطاء الداخل كمدخل أساسى لمواجهة تهديدات الخارج.

ولعل العجز العربى المطلق رسمياً وشعبياً فى فرض أى إصلاحات أو تغيرات فى بنية النظام العراقى خاصة بعد هزيمته فى حرب الخليج الثانية ، سواء بمحاولة إقناع صدام حسين بالتخلى عن الحكم ، والعمل على تحسين علاقة العراق بجيرانه ، أو تقديم اعتذار عراقى قاطع للكويت وللعالم العربى عن جريمة الغزو ، وعن الضحايا الذين سقطوا فى حرب تحرير الكويت قد عجل بهزيمة الداخل أمام احتلال الخارج.

وهكذا فإنه من المؤكد أن مواجهة الخارج لن تأتى بعنف الشعارات الوطنية أو الدينية التى يرددها قطاع من النخبة المصرية فى مواجهة التدخل الخارجى ؛ فالمواجهة الحقيقية لن تأتى إلا ببناء نظام اجتماعى وسياسى ديمقراطى قادر على أن يصمد أمام تحديات الخارج ، وأن يتفاعل معه نقدياً لأن ينعزل عن مساره الإنسانى تحت دوافع مختلفة تؤدى فى النهاية إلى تكريس الاستبداد.

والحقيقة أن الحرب الأمريكية على العراق ، والانتصار السريع لقوات التحالف ، وحالة اللامبالاة العربية الرسمية ، مع نتائج ودلالات الاحتلال قد عبرت عن عمق الأزمة التى يعيشها العالم العربى ، وعدم قدرته حتى الآن على التعامل مع الاحتلال الأمريكى باعتباره من أعراض المرض العربى ومن أسبابه ، وبالتالي فإن التخلص منه لن يكون بمواجهته بمعزل عن مواجهة الأوضاع العربية الداخلية.

وهنا ربما يكمن الفارق الرئيسى بين مواجهة المحتل الأجنبى فى بدايات هذا القرن ، ومواجهة المحتل الأمريكى الآن ، فالزخم النضالى الذى أطلقته حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث كله مثل إلهاماً سياسياً وأخلاقياً كبيراً لشعوب الجنوب حول " حلم الاستقلال " ونجحت هذه الحركات رغم الفارق بين قوتها العسكرية والمادية وجيوش المحتلين أن

تنتصر ، ولم يحسب الكثيرون في كل بقاع العالم الثالث فروقات القوة بين الجانبين - على أهميتها - نظرًا لوجود قضايا عادلة دعمت من صمود حركات التحرر.

فالانتصار المصري في معركة السويس ، وانتصار فيتنام على العدوان الأمريكي بعد واحدة من أشرس معارك القرن ، وصمود المقاومين الفلسطينيين ضد بطش آلة الحرب الصهيونية كل ذلك لم يكن أساسًا نتيجة تقارب القدرات العسكرية لكلا الجانبين ؛ فلم يكن هناك وجه للمقارنة بين قدرات الجيش المصري - على صموده - في معركة السويس مع قدرات الجيوش الثلاثة الغازية: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، ولم يكن هناك أدنى تقارب بين القدرة الفيتنامية العسكرية ونظيرتها الأمريكية ، وأخيرًا فإن الفارق بين تسليح المقاومين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي أكبر بكثير من ذلك الذي كان يفصل بين الجيش العراقي والأمريكي ومع ذلك لا زال الفلسطينيون صامدين في انتفاضتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات رغم الفروقات العسكرية الهائلة التي تفصلهم عن جيش محتليهم.

ولعل ما ميز كل هذه المشاهد هو عدالة القضية التي دافعت عنها هذه الشعوب ، وساعدتها على تحقيق النصر أو استمرار الصمود في المعارك التي خاضتها ضد محتليها.

وقد اتضحت منذ السبعينيات ملامح عصر ما بعد التحرر الوطني في المنطقة العربية - وفي معظم بلاد العالم الثالث - باختفاء القضايا النضالية الكبرى التي رفعتها هذه البلدان - باستثناء آخر في فلسطين - وفي غياب معظم القادة التاريخيين لعصر التحرر الوطني ، وأخيرًا في تصاعد الاهتمام بقضايا "صغرى" ومعارك تفصيلية غير صفرية ، تتعلق معظمها بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين مستويات المعيشة ، وهي كلها قضايا لا تتطلب الإجماع الوطني خاصة وأن مصر قد تصورت أنها حلت قضيتها الكبرى بتسوية صراعها مع إسرائيل عقب توقيع الرئيس السادات على معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩م ، وبالتالي غابت من ساحة الفعل والتعبئة السياسية كل القضايا الكبرى التي ناضل من أجلها الشعب المصري منذ ثورة ١٩١٩م ، وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وقد تطلبت هذه القضايا الجديدة نظامًا سياسيًا غير شمولي يعتبر أن بناء قواعد ديمقراطية تنظم الخلاف والتباين بين فقاء الساحة السياسية ، بمثابة شرط ليس فقط للنهضة والنمو ، وإنما أيضًا لإدارة علاقة صحية مع الخارج ، وتحسين القدرات الذاتية في مواجهة الخارج ، أو اكتساب مهارة التحالف معه وليس السمع وتنفيذ الأوامر.

وقد عبر الانهيار العراقي عن عمق الأزمة التي تعاني منها " مشاريع الداخل " العربية ، صحيح أن الحالة العراقية لا يمكن مقارنتها بأي نظام آخر ، إلا أننا علينا أن نتذكر أن تجربة

البعث في العراق كانت قبل وصولها للسلطة تجربة نضالية ثرية ، وقدمت للفكر العربي مفكرين مرموقين وسياسيين مناضلين ، تحول معظمهم بعد وصول بعث صدام للسلطة عام ١٩٦٨م إلى مجموعة من القتلة والفاستدين في مشهد درامى نادر الحدوث ، تبخرت معه وعودهم السياسية ، وأحلامهم الأيديولوجية أمام بريق السلطة المطلقة وبطش الحاكم الأوحـد .

ومن هنا فإن التحولات المأساوية في تجربة حزب البعث تدل على أن الهزيمة والانكسار لم تصب فقط نظامًا ديكـتاتورياً عادياً إنما أصابت واحداً من مشاريع الداخل العربية التى وعدت شعوبها بالنهضة والرخاء ، وبالوحدة والحرية والاشتراكية ، ولم تجلب له إلا الخراب والدمار والقهر.

وهنا ربما كان الجديد في عصر الاحتلال الأمريكى الذى جاء نجاحه ليعبر ليس فقط أو أساساً عن فروقات القوى العسكرية التى تفصل بينه وبين النظام العراقى إنما بسبب هزيمة المواطن العراقى الداخلية ، والتى أفقدته الرغبة فى المواجهة فى ظل نظام صدام ، وأفقدته بعد ذلك الثقة - نتيجة الخبرة السلبية التى جلبتها التجربة البعثية على الشعب العراقى وعلى المنطقة - فى قدرة كل خطابات الداخل القومية والليبرالية ، بل وحتى الإسلامية على جلب خيارات عملية لنهضة العراق ، وليس فقط ترديد مجموعة من الشعارات الرنانة العاجزة عن البناء الواقعى والمواجهة الحقيقية.

وهكذا سيصبح من الصعب وصف ما جرى فى العراق بالخيانة ، أو وصف المشهد البغدادى بأنه استسلام للعدو ، فلأول مرة فى التاريخ العربى الحديث يشعر شعب وجيش عربى أن خطر الخارج ربما يكون أقل ضرراً من أخطار الداخل ، وأنه ربما يحمل المحتل الأمريكى مشروعاً لحكم العراق أقل سوءاً وأقل قسوة وضراوة من مشروع صدام حسين ، فكان هذا التحول بمثابة علامة فاصلة فى تاريخ العراق وربما المنطقة العربية ، خاصة أنها شهدت جدلاً فكرياً وسياسياً توازى مع الحالة العراقية وبات من الصعب أن نقيمه بنفس الطريقة المبسطة التى قرأنا بها عصر التحرر الوطنى والاستقلال حين كان حلفاء الاحتلال هم فقط عملاء العالم العربى ، وأصبح الوضع مع العراق مختلفاً حين اضطرت كثير من فصائل المعارضة العراقية أن تتعاون مع القوات الأمريكية من أجل التخلص من نظام صدام حسين ، كذلك حين رأت بعض قطاعات من المثقفين العرب أنه لولا الغزو الأمريكى للعراق لما كان من الممكن أن يتخلص العراقيين من نظام صدام ، وأصبح معه الاحتلال الأمريكى أقل الخيارات سوءاً وليس بالضرورة أفضلها.

(ب) الانقسام المصرى حول دور الخارج : الاحتلال الأمريكى للعراق نموذجًا

شهدت الساحة الفكرية والثقافية المصرية جدلاً عميقاً حول الموقف من الاحتلال الأمريكى من العراق ، عكس لأول مرة رؤى جديدة من قضايا الخارج كالعولمة ، ومفاهيم السيادة الوطنية ، وغيرها من المفاهيم التى شكلت إحدى الأركان الرئيسية فى الفكر السياسى طوال القرن الماضى .

وقد اجتاحت الساحة الفكرية والسياسية المصرية خلافات حادة حول هذه القضايا التى بدا أن احتلال العراق هو القشة التى أشعلت نيرانها ، وعبرت عن قراءة وطنية محلية تضم كل ألوان الطيف السياسى بما فيها الجانب الأكبر من الكتاب الرسميين ، واعتمدت على الفصل القاطع بين الداخل والخارج ، معتبرة أن الاحتلال الأمريكى هو بالكامل شر مطلق ، وأن مقاومته بالوسائل المسلحة يجب أن تكون هدف العراقيين الوحيد ، بل إن القوى التى تواجه المقاومة المسلحة هى تقريباً وحدها المعبرة عن الشعب العراقى ، أما القراءة الثانية فقد قبلت ضمناً أو صراحة أجندة الخارج فى الإصلاح السياسى ، واعتبرت أن الإصلاح السياسى واحترام حقوق المواطن يمثلان فى حد ذاتهما قيمًا عليا يجب الدفاع عنها ، وبالتالي لا يوجد هناك ما يمنع من التحالف مع الخارج من أجل فرض هذه الإصلاحات على الداخل .

وقد جاءت المفارقة أن كثيراً من الكتابات القومية أو الإسلامية تلاقت بالكامل مع كثير من الكتابات الرسمية فى مصر ، وبدا واضحاً أن عناوين صحيفة رسمية رئيسية تتشابه مع عناوين صحف معارضة أو مستقلة .

وقد شجعت صحيفة الجمهورية مواقف ليست فقط رافضة للاحتلال الأجنبى ، وإنما أيضاً تشجع على المقاومة المسلحة ضد المحتلين الأمريكيين فى مفارقة تبدو مدهشة ، خاصة إذا قارنا الوضع الحالى بكتابات الصحفيين الرسميين أثناء مرحلة الرئيس السادات ، حين كانت الإشادة بالولايات المتحدة وسياساتها من ثوابت الخطاب الرسمى المصرى فى ذلك الوقت .

وقد جاء على صفحات جريدة الجمهورية فى ١/٤/٢٠٠٣م ما يلي: " هل يمكن أن يكون هناك "حدث" أكثر جدية . وأبلغ إيلاًماً.. بالنسبة للعرب كى يتوحدوا ويتفقوا على كلمة سواء.. مثل هذا الذى يجرى فى العراق الآن..؟؟ لا جدال أن عملية الغزو التى تقوم بها أمريكا وبريطانيا.. بكل هذا الجبروت وذلك الطغيان وتلك القسوة.. لم تعد تستهدف قيادة وأرض وعرض العراقيين فحسب ، بل إنها امتدت فوراً وتلقائياً للنيل من الإرادة العربية ،

ونسف رغبة الطموح ومشاعر الأمل داخل أعماق أبناء الأمة جميعًا. وضح أن نبرة الانتقام عالية وعنيفة وأن حملة التحرير ليست سوى احتلال عسكري وديني واقتصادي وثقافي بكل ما تحمله من معان^(٧).

وقد امتد رفض البديل الأمريكي إلى حلفائهم من العراقيين حين ذكرت صحيفة مايو (لسان حال الحزب الوطني الحاكم) "أن المدعو أحمد الجلبي الذي يرأس ما سمي بالمؤتمر الوطني العراقي في ممارسة نشاطه وقد بدا كأنه أمريكي لحماً ودماً يتحدث لغتهم ويبرر أسباب احتلالهم"^(٨).

وقد بدا رفض "بديل الخارج" قاطعاً في الخطاب الرسمي المصري الذي شهد تداخلاً واضحاً مع رؤى تيارات قومية وإسلامية وليبرالية اعتبرت مواجهة أجندة الخارج الأمريكية موقفاً ثابتاً في خطابها السياسي.

فقد اعتبرت صحيفة حزب الوفد "الليبرالي" المعارضة أن رفضها للاحتلال الأمريكي للعراق معتمد على "ثوابت الداخل الوطنية والقومية ، وتكرر الحديث عن ضرورة دعم المقاومة العراقية المسلحة على اعتبار أنها "طريق الخلاص الوحيد من الاحتلال الأجنبي".

وقد جاءت عناوين صحيفة حزب الوفد أثناء الحرب وبعدها متمسكة بشكل كامل بهذه الثوابت ، وترفض قطعياً الاحتلال -وهو طبيعي- ولكنها لا تتعامل معه كسبب إلا نادراً ، ولا ترى أى جوانب إيجابية في إسقاط أمريكا لنظام صدام حسين.

وربما يكون الخلاف الواضح الذي تفجر بين رئيس تحرير صحيفة "البداية" الصادرة عن حزب الوفد وأحد الأعضاء السابقين في الهيئة العليا للحزب ، وبين قياداته وصحيفته اليومية يرجع في جانب منه لهذا التناقض في الموقف من الغزو الأمريكي للعراق ، ومن دعوا لمقاومته "لحساب صدام". هذا الموقف وإن رفض بدوره الاحتلال الأمريكي للعراق إلا أن الفارق الأساسي بين أسبوعية البداية "الوفدية" ويومية الوفد كان حول تحميل الأولى النظام العراقي مسئولية ما جرى واعتبار أن التخلص من نظام صدام إنجاز بصرف النظر عن من قام بهذا الفعل ، وأن المعارضة العراقية لا يمكن اتهامها بالخيانة لمجرد أنها تعاونت مع "الخارج الأمريكي"^(٩).

والمدّش أن صحيفة حزب الوفد قد روجت طوال الحرب لمجموعة من البيانات غير الدقيقة والتي بدت وكأنها بعد أكثر من ربع قرن تكرر لما سبق وأن انتقدته الصحيفة والحزب عن بيانات أحمد سعيد في مصر أثناء حرب ١٩٦٧م ، فيوم سقوط بغداد روجت لدعاية وزير

الإعلام العراقي السابق الصحف ، وبعد الاحتلال انضمت بشكل كامل "لأحزاب الداخل" الثلاثة (الوطني والناصرى والتجمع) وقواه القومية والإسلامية التى نظرت للاحتلال فى أغلب الأحيان باعتباره "نبتًا شيطانيًا" جاء تعبيرًا عن جبروت القوة العسكرية الأمريكية وعدائها الدفين للشعوب العربية والإسلامية ، وبالتالي منزوع الصلة عن أوضاع الداخل العراقى ، وأخطاء وجرائم النظام المخلوع.

وقد تركّز خطاب الداخل المصرى على مجموعة من القضايا حيث اعتبر بشكل واضح أن الاحتلال هو فقط نتيجة العدوان الأمريكى ، دون أن يحمل النظام العراقى المخلوع أى مسؤولية عما حدث ؛ ولذا اعتبر المقاومة العسكرية المسلحة هى البديل وأن "الاعتراف بحكومة المارينز خيانة"^(١٠). كما اعتبر كل من تعاون مع الولايات المتحدة فى حكم الخائن وهو ما ينسحب على معظم قوى المعارضة العراقية التى اضطرت كثير منها للتعاون مع الخارج للتخلص من بطش الداخل.

وقد جاءت كتابات أخرى لكثير من رموز التيار الليبرالى لتختلف مع الرؤية الوطنية التقليدية التى عبر عنها كثير من الكتّاب الرسميين ، ولثير جدلاً وردود فعل واسعة النطاق على الساحة الفكرية المصرية والعربية.

ولعل "لحظة الصديق والمراجعة بعد الزلزال العراقى" لأسامة الغزالى حرب كانت من أبرز هذه المقالات التى أثارت صخبًا واسعًا ، حيث اعتبرت أنه رغم رفض غالبية المصريين لصدّام حسين ، إلا أنه لا يجوز بأى حال الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية عدوة العرب والحليف الأكبر لإسرائيل ضد شعب عربى "فالقضية ليست فى صدام حسين إنما فى الشعب العراقى".

ويضيف الكاتب أن هذا المنطق استند إلى "قيم" و "ثوابت" عربية وأيديولوجية كثيرة ، فهناك الاعتقاد بأن الخلاف الداخلى بيننا نحن العرب والمسلمين لا ينبغى أن يصل بنا إلى تفضيل الأجنبى الدخيل ، وبالتالي فإن من رأى أهمية إسقاط صدام كان يعتبر أن ذلك هو مهمة الشعب العراقى وليس الولايات المتحدة.

وقد رفض المقال هذه الرؤى ، واعتبر أن "الوضع السياسى الفعلى الذى ساد أرض العراق طوال السنوات العشر التى سبقت الحرب كانت بين حكم ديكتاتورى فاسد ، وبين قوى معارضة عديدة داخلية وخارجية" ، وبالتالي فإن التدخل الأجنبى كان هو البديل الوحيد المتاح لإسقاط نظام صدام حسين. " وأيا كانت الطريقة التى سقط بها نظام صدام

حسين فإن الشعب العراقي رحب بذلك السقوط ، وتنفس هواء مختلفًا ! ولأول مرة منذ سنوات طويلة لم نشاهد العراق في أشخاص صدام وعزة وعزيز والصحاف إنها في مئات الآلاف من العراقيين العاديين الذين ينفضون عن كاهلهم عبء سنوات الاستبداد. وخرجت أولى مظاهراتهم من مسجد أبي حنيفة النعمان تطالب بخروج الاحتلال ، وتصرخ في نغم واحد: إخوان سنة وشيعة ... هذا الوطن ما نبيعه" (١١).

ولعل من المؤكد أن الساحة الفكرية المصرية قد انقسمت بشكل أساسي حول الموقف من "الخارج" في صورة تتجاوز كل التقسيمات التقليدية التي عرفتھا طوال السبعينيات والثمانينيات بين ثنائيات المعارضة والحكومة ، واليمين واليسار ، والقوميين والإقليميين لصالح تباين عميق حول الموقف من الخارج عامة ، والمشروع الأمريكي خاصة.

صحيح أنه داخل هذا الموقف خرجت مجموعات متطرفة على هامش كلا التيارين ، بعضها دافع عن نظام صدام حتى النخاع باعتباره بطلاً قومياً ، والبعض الآخر تمنى - بالمعنى النفسى والثقافى والسياسى - أن يكون الاحتلال هو الخلاص الوحيد لمشاكل العالم العربى.

ومع ذلك بقى هناك انقسام واضح وجديد بين الأقسام الرئيسية لدى كلا التيارين اللذين اتفقا على رفض الاحتلال من حيث المبدأ ، ولكنها اختلفا حول قبول التغيير بيد الخارج طالما عجز الداخل عن إتمامه.

والحقيقة فإن التقدم الواضح الذى أحرزه التيار الذى قبل بدور الخارج فى ظل فشل الداخل يرجع إلى تغييرات عملية شهدتها البيئة المحلية ، وعولمة منظومة قيم جديدة تدافع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وتدفع كثيراً من المجتمعات إلى تبنيها بصرف النظر عن الموقف الأمريكى ، منها ومدى توظيفه لهذه القيم.

وقد ساهمت هذه التحولات -التي شهدھا العالم منذ بداية العقد الماضى ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة الاشتراكية ، ومعها منظومة قيم فكرية وسياسية كاملة- إلى ظهور واقع اجتماعى وسياسى جديد يختلف عن ذلك الذى ساد المنطقة العربية والعالم إبان مرحلة التحرر الوطنى حين كانت الفواصل بين الداخل الوطنى والخارجى المستعمر لا تكمن فقط فى خيارات أيديولوجية أو فكرية إنما أساساً فى مضمون اجتماعى وسياسى واقعى يعبر عنه كلا الجانبين.

فالأول كان يمثل حلم الداخل فى التحرر والديمقراطية وبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة ، والآخر يعبر عن مجتمع التمييز والقهر والاستغلال ، وكانت القوى المنضوية تحت

لواء تيار الداخل هي أفضل عناصر الأمة وأبرز مثقفها ، على عكس مندوبى قوى الخارج الذين كانوا يضمون نكرات هذه الأمة وأسوأ من فيها .

والحقيقة فإنه من الصعب سحب هذا التقسيم على عراق صدام حسين ، بل وعلى كثير من الأوضاع داخل العالم العربى الآن ، حيث نجح النظام أن يستقطب أسوأ ما فى الأمة العراقية الشائخة والعظيمة ، وأن يضم مجرمين وقتلة يتاجرون بالشعارات القومية ، ويدخلون فى معارك خاسرة على مدار ما يقرب من ربع قرن ، ونجحت قوى الخارج فى استقطاب كثير من العناصر الأقل سوءاً ممن استقطبهم النظام المخلوع .

وعليه فإن القضية ليست فى التأكيد على الموقف الوطنى الطبيعى من رفض الاحتلال الأمريكى للعراق بشكل مبدئى كموقف أخلاقى وسياسى لا حياد عنه ، إنما فى ضرورة النظر لمجمل العوامل التى جعلت الجانب الأكبر من العراقيين ينظر إلى الاحتلال الأمريكى باعتباره أخف وطأة من الاحتلال الداخلى السابق .

وعليه فإن قراءة الحدث العراقى كنموذج للانقسام الجديد بين النخبة المصرية حول دور الخارج فى دعم حقوق المواطن وبناء الديمقراطية بدا عميقاً ومركباً ، ولم يحل عصر السماوات المفتوحة هذا التناقض العميق بين أنصار الإصلاح غير التحالف مع الخارج أو بدعم منه ، وبين من يعتبرون أن حقوق المواطن قضية أمريكية ، وأن حق المواطن المصرى فى الديمقراطية مسألة ثانوية أمام المعركة الرئيسية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية واحتلال العراق والتدخل الخارجى فى شئوننا الداخلية .

وقد عجز التيار الذى ناضل من أجل ضرورة الإصلاح السياسى - قبل عصر السماوات المفتوحة والعمولة- فى فرض بديل ثالث يعتبر أن مواجهة الولايات المتحدة أو التحالف معها ، لن تكتب له أى فرصة للنجاح إلا عقب بناء نظام سياسى واجتماعى وثقافى ديمقراطى يحترم حقوق مواطنيه ، ويمتلك قدرات داخلية تمكنه من مواجهة الحقيقية ، أو التحالف بكرامة مع الخارج من أجل تعظيم المكاسب الوطنية .

ثالثاً : حقوق المواطن المصرى : قضية داخلية فى عالم مفتوح ؛ أو نحو رسالة إنسانية لخطاب المواطنة المصرى

تعد قضية حقوق المواطنة والديمقراطية فى مصر مسألة داخلية ، تتعلق بحجم التطور الاجتماعى والسياسى ، ودرجة تأثير القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ، ولكن ستظل هناك علاقة تفاعلية بين هذه البيئة الداخلية والواقع العالمى الذى تعيش فى إطاره ،

فالمسألة لا تعدو في الحقيقة مجرد خيار أيديولوجي كما يؤكد فرقاء الساحة السياسية والفكرية المصرية بالإصرار على خيار مواجهة الخارج أو الإلحاق به ، أو على ابتكار كل وسائل الحماية الممكنة من " أخطار " العولمة ، دون النظر بصورة كافية إلى أن هناك واقعًا عالميًا جديدًا أثر في أداء النخبة المصرية سواء الرسمية منها ، والتي حرصت على أن تتوافق ولو شكليًا مع كثير من معايير هذه العولمة اقتصاديًا وسياسيًا ، أو المعارضة التي كثيرًا ما قبلت بدور الخارج في رقابة دولية على الانتخابات ، أو أبرزت كثيرًا من التقارير الدولية التي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في مصر ، في اعتراف واضح بالتغير الخارجي ، ولكن بالصورة التي تتوافق مع أجندة كل طرف ، وليس بالضرورة طموحات المواطن المصري.

والحقيقة أن احترام حقوق المواطنة يعنى في الحقيقة تعظيم القدرات المصرية في الاندماج النقدي في هذا العالم الجديد سواء بالتحالف مع أقطابه الكبرى كالولايات المتحدة ، أو بالاختلاف وإدارة صراع سلمى غير صفري معها ، دون أن يعنى ذلك في الحقيقة أى موقف أيديولوجي أو سياسى لصالح الخارج ، بقدر ما يعكس محاولة لتهيئة تربة داخلية مواتية للنهضة والنمو الاقتصادى والسياسي.

ولعل معضلة خطاب المواطنة المصرى في صورته الحديثة ، أنه ظل أسير خطاب الداخل بانغلاقه ، والخارج باستلابه ، ولم ينجح في طرح خطاب مصرى ذى أفق إنساني يكون قادرًا على المساهمة في مسيرة حقوق المواطن العالمى ، وبدا في معظم الأحيان منتظرًا دعم الآخرين ، أو متحفزًا لمواجهتهم ، وعجز أن يستخلص من واقعه الحضارى رسالة إنسانية تكون قادرة على التأثير في الجدل العالمى حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

ولعل مشهد الملايين الذين خرجوا في العواصم الأوروبية بدوافع إنسانية وسياسية مختلفة رافضين الحرب على العراق رغم أنها حرب لن تقع في بلادهم ولن تمسهم بسوء ، ولكنهم اعتبروا أن العدوان على حياة الآخرين هو عدوان عليهم ، وأن حرية الشعوب والثقافات والأديان الأخرى هى أيضًا جزء من حريتهم ، هذا المشهد قد ألقى -ربما- الضوء على أننا من الأمم القليلة في العالم التي لم تدافع منذ عقود عن قضية أخرى عادلة خارج حدودها ، صحيح أن واقعنا ملئ بالمشكلات والهموم ، ولكنه أيضًا ليس أسوأ بكثير من بلدان أمريكا اللاتينية التي خرج مئات الآلاف من أبنائها لرفض الحرب الأمريكية على العراق في تضامن إنساني وديمقراطى مدهش.

والحقيقة أن خطاب التضامن المصرى ظل أساسًا مرتبطًا بالتضامن مع المسلمين في فلسطين أو العراق ، لكونهم مسلمين ، وليس لأنهم أصحاب قضية عادلة ، حيث تراجعت

قيمة العدالة أمام أشكال التضامن الدينى ، وعجزنا أن نرسى مفهوم العدالة والمساواة كقيم عليا ، بصرف النظر عن الدين والعرق.

ورغم أن أعمال هذه القيم سيعنى فى الحقيقة طريقة أخرى للتعبير عن "التضامن الإنسانى" مع هؤلاء المسلمين فى فلسطين وغيرها من بقاع العالم ، إلا أننا أثّرنا فى النهاية أن نختبئ خلف شعارات الحرب الصليبية ، والتضامن الدينى ، وإعلان الجهاد ، دون امتلاك القدرة على تحويله إلى واقع ، ودون أن نمتلك أى أفق إنسانى يجعلنا قادرين على المشاركة فى مسيرة البناء فى العالم كله.

والحقيقة فإن غلبة هذه المفاهيم قد جعلت فى كثير من الأحيان خطاب "المواطنة المصرى" يبدو وكأنه فى صراع مع خطاب المواطنة العالمى أو فى تجاهل تام لمساره ، وخرجت فى الحقيقة كثير من الكتابات التى رفضت قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولى ؛ نظراً لانتهاك الولايات المتحدة لقواعدها ، وبالتالي أعطت دون أن تدري شرعية لسطوة القوة ، وليس سطوة القانون.

والحقيقة أن هذا الخطاب من شأنه أن يجعل خطاب المواطنة المصرية وكأنه فى جزيرة منعزلة عن العالم ، رغم أن التفاعل معه - نقداً أو توافقاً - أصبح شرطاً من شروط تطوير خطاب وطنى مصرى يحترم حقوق المواطن فى الداخل ، ويكون قادراً على المساهمة فى مسيرة حقوق المواطن العالمى فى الخارج.

هوامش الدراسة

- (١) Un Monde sans souveranite, Paris, Fayard 1999
- (٢) Bertrand Badie, la fin des territoires, , Paris, Fayard 1995, p 11
- (٣) أماني قنديل ، المجتمع المدني العالمي ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢م ، ص ٥٩-٦٠.
- (٤) المصدر السابق ، ص ٣١.
- (٥) حسن أبو طالب ، النظام العربي تحديات ما بعد احتلال العراق ، كراسات استراتيجية ، عدد ١٢٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ١٥.
- (٦) المصدر السابق ، ص ١٦.
- (٧) صحيفة الجمهورية ٩/٤/٢٠٠٣م.
- (٨) صحيفة مايو ، ١٥/٤/٢٠٠٣م.
- (٩) انظر على سبيل المثال صحيفة البداية عدد ١٩/٥/٢٠٠٣م.
- (١٠) صحيفة العربي ١٣/٤/٢٠٠٣م.
- (١١) صحيفة الأهرام ٢٣/٤/٢٠٠٣م.